فلا يصدق الا بالبياض والسواد وما عداهما
فيقال له متعاندان وتزيد المتقابلات على
اربع عليه وهو راي بعض وقوله الوجود بان يخرج
به الايجاب والسلب والعدم والملكة فان قلت
هل يرد على التعريف المثلاث اولا قلنا اما على تفسير
غير المصنف فلا يرد اذ لا يوصفان بالخلاف فضلا
عن غايته واما على تفسير المصنف بالتنافي فان
كان الفلاسفة يرون تنافيهما فالاعتراض وارد
والا فلا تنبيه يصدق التعريف بالمعنى القديم
والحادث كعلم الله وعلم الملك زيد فهو غير مانع
نعم لو قيل يتواردان على موضوع واحد خرج الاول محل
القديم قديم فلا يوصف بالحادث وبالعكس
والنقيضان عبارة الخ اعلم انه اتفق على وقوع
التناقض في التصديقات واختلف في التصورات
وقضية كلام المناطقة وقوع التناقض فيها
حيث قسموا العلم الى تصور وتصديق وكلا الى
ضروري ونظري وقولهم ان النظري كل منهما قد
يقع فيه الخطا فيحتاج الى ما يوصل الله على وجه
يعصم فهو صريح في انها كلها تناقض اذ المقرر

ذلك

ذلك فقوله عن ثبوت شيء اي لشيء فالاول المحمول
والثاني الموضوع بقرينة المثيلة فيكون جاريا
على غير ما يقتضيه كلام المناطقة ويمكن ان يجري
على طريقتهم بان يقال قوله ثبوت شيء اعم من
ان يكون ثابتا او لا فالاول في التصديقات
والثاني في التصورات فان قلت هذا التعريف
يصدق على ما اذا اختل شرط من الشروط المعتبرة
في التناقض اه اي كوحدة المحمول والموضوع
والزمان كما اذا قلت زيد يصلي وعمرو لا يصلي
زيد يصلي وعمرو لا يقوم زيد يصلي وقت الظهر لا يصلي
عند الاصفرار اذ يصح صدقهما وكذبهما او احدهما
وليس من النقيض قلنا لا نسلم ذلك لان الضمير في
قوله ونفيه يعود على المثبت نفسه بل على ثبوته
بالاعتبار فالمعنى بثبوت امر او نفيه وذلك الامر
وهو معنى قولهم اتحاد النسبة الحكمية تتمة
يدخل في تعريف النقيضين العدم والملكة لكن
النفي في مقابل العدم والملكة مقيد بنفي الملكة عما
من شانه ان يتصف بها وفي النقيضين لا يقيد
بذلك لكن السكاكي قال دخول العدم والملكة